



اليوم العالمي للطفل يدعونا لتأمل وضع الطفولة في العراق

أوصت الجمعية العامة في عام 1954 بأن تقيم جميع دول العالم يوماً عالمياً للطفل يحتفل به بوصفه يوماً للتآخي والتفاهم على النطاق العالمي بين الأطفال وللعمل من أجل تعزيز رفاه الأطفال في العالم.

واختير يوم 20 تشرين الأول / نوفمبر من كل عام كيوم عالمي للطفولة، وهو اليوم الذي اعتمدت فيه الجمعية العامة إعلان حقوق الطفل، في عام 1959 و اتفاقية اتفاقية حقوق الطفل في عام 1989، والتي صادق العراق عليها بالقانون رقم (3) لسنة 1994، و ركزت أحكامها على حق الحياة والجنسية والتعليم والصحة للأطفال، فضلاً عن إنهاء التمييز والتفضيل في المعاملة وإنهاء استغلال الأطفال في الحروب والعمل المضني وتجارة المخدرات والجنس.

كما صادق العراق على البروتوكولين الملحقين بالاتفاقية لسنة 2000 بالقانون رقم 23 لسنة 2007، حيث كان الأول بشأن بيع الأطفال واستغلالهم في البغاء، والثاني حول اشتراك الأطفال في النزاعات المسلحة، وقد انعكست مضامين هذه الاتفاقيات الدولية على القوانين الداخلية العراقية، خصوصاً الدستور العراقي الدائم لعام 2005.

العراق واتفاقية حقوق الطفل

وبعد مرور أكثر من 24 سنة على إقرار هذا الاتفاقية من قبل الأمم المتحدة، و مرور أكثر من 18 سنة على أقرار العراق للاتفاقية، لا يزال أطفال العراق يعانون من كل أشكال المعاناة التي حرمتها الاتفاقية، فقد ارتفعت نسبة الأمية بصورة كبيرة، حيث تشير بعض البيانات إلى أن نسبة الأمية في العراق تتراوح بين 18 - 20%، وتقدر الأمية بين النساء بـ 26.4% مقارنة بـ 11.6% بين الرجال.

كما وارتفعت نسبة تسرب الطلبة بصورة كبيرة، حيث تشير إحصائية صادرة عن مديرية تربية محافظة ذي قار، إحدى المحافظات العراقية الجنوبية، إلى أن نسبة

تسرب التلاميذ في المرحلة الابتدائية بلغت 8 الآلاف متسرب من مجموع 30 ألف تلميذ في عام 2007.

وأضافت ذات المديرية أن نسبة التسرب في عام 2008 بلغت 69%، في وقت تتمتع به محافظة ذي قار بنوع من الاستقرار "الأمني النسبي"، والذي نقصد به هنا محدودية أعمال العنف والتفجيرات والعمليات الانتحارية، ولا نقصد بذلك مفهوم "الأمّن الشامل". وهنا نطرح سؤالاً: إذا كانت هذه النسبة العالية جداً من المتسربين في محافظة "مستقرة أمنياً"، والتي تتمتع بخدمات واهتمام متواصل كما يقول المسؤولين المحليين هناك، فما هو الحال في المحافظات الأخرى، الأقل استقراراً، أو التي ينعهد فيها الاستقرار؟!.

ان من الأسباب التي أدت إلى ارتفاع هذه النسب بشكل مخيف، هو سوء الأوضاع المعيشية والدراسية للطلبة، وارتفاع معدلات الفقر بين العوائل العراقية، فضلاً عن استمرار استخدام أساليب عنيفة في التعليم من قبل بعض المدرسين والمدراء في المدارس.

كما وان مشكلة قلة الأبنية المدرسية، والمدارس الطينية، وغياب الخدمات، واكتضاض الصفوف بالطلبة تضاف إلى الأسباب المحفزة على ترك الطلبة لمقاعد الدراسة، وتوجههم الى الانخراط في أعمال شاقة لا تتناسب مع أعمارهم، او استغلالهم من قبل الجماعات المسلحة، في ظل غياب رقابه حكومية واضحة للحد من هذه الظاهرة الخطيرة على المجتمع العراقي.

اثر الحروب على الطفولة:

يرى علماء اجتماع أن الأطفال في العراق ما بين 6 و 17 عاماً يتسربون من المدارس بأعداد كبيرة غالباً طلباً للعمل، حيث يعملون في بيع السكائر أو أكياس النايلون، أو في أسواق الخضار والفواكه، أو يعملون في الأحياء الصناعية أو في المحال التجارية؛ بسبب سوء الأوضاع المعيشية للعائلة العراقية. ويقول الدكتور كمال طالب حسن وهو مختص في علم النفس إن "الحروب والأوضاع غير المستقرة التي مر بها العراق أثرت ليس فقط على الأطفال، بل على نفسية المجتمع العراقي ككل".

ويضيف ان "المجتمع العراقي الآن مشوه نفسياً، فلو أخذنا مثلاً زمن الحرب مع إيران، كان الطفل العراقي فيها أما يرى أباه ملفوفاً بالعلم العراقي (ميتاً) أو معاقاً،

أو يسمع خبر أسرته أو فقدانه في الجبهة، أما من ينجو من ذلك فإنه يقضي حياته في جبهات القتال بعيداً عن أطفاله".

ويتابع بالقول "لذلك نشأ جيل كامل دون رعاية أسرية سليمة، وقد ازداد الوضع سوءاً في التسعينيات وأصبحت المعاناة أكبر، وبالنتيجة وجد جيل غير مستقر نفسياً ناغم على كل شيء، ليكون ابناً للشارع أو وقوداً لمعارك الميليشيات والمجاميع الإرهابية وفريسة سهلة لأية أفكار هدامة لا معنى لها".

وتضاف إلى قائمة المشاكل التي يعاني منها الطفل العراقي، مشكلة اليورانيوم المنضب الذي استخدمته القوات الأمريكية في الحروب التي خاضتها مع العراق في سنتي 1991 و2003، وكانت نتيجة الإشعاعات المنبعثة منه أن الآلاف من أطفال العراق قضوا بمختلف الأمراض والابوة غير المعروفة، والمئات مصابين بمختلف أشكال السرطان والتشوهات الخلقية، ولا يجد معظمهم أية رعاية طبية، حيث تعج المستشفيات المفتقرة لوسائل العلاج بالمئات منهم.

ويولد يوميا مئات الأطفال المشوهين وتجهض عشرات الاجنة المعطوبة، وهذا الامر مرشح الى التزايد، بسبب وجود اكثر من 100 موقع ملوث لحد الآن، وخاصة في جنوب البلاد، كما ويمتد تأثير هذه الملوثات إلى الدول المجاورة، وخاصة اذا علمنا ان حجم التلوث الاشعاعي الذي تعرض له العراق يفوق التلوث الاشعاعي الناتج عن قنبلتي هيروشيما وناغازاكي، حسب بعض الاحصائيات المحلية والدولية. والمشاكل الصحية لا تقتصر على هذا الامر بل تمتد الى نقص الرعاية للامهات الحوامل وعدم توفر اللقاحات المطلوبة للاطفال او توزيع لقاحات فاسدة ويمتد الامر الى ضعف الرعاية الصحية بشكل عام في العراق.

شاع اليوم وبنسبة ملحوظة تعاطي المخدرات من قبل الأطفال، ليضاف إلى قائمة التحديات التي تواجهها الطفولة في العراق، واي زيارة لمنطقة البتاوين او الباب الشرقي وسط العاصمة بغداد، وما جاورها تكون كافية للحصول على نظرة أدق حول هذا الموضوع، وأشارت بعض الإحصاءات الرسمية إلى عشرات آلاف المراجعات للعيادات الطبية بحثاً عن حبوب الهلوسة وما شابهها.

وقد حذرت منظمة اليونسيف في تقرير لها بان مشكلة الادمان على المخدرات تتجه لتصبح ظاهرة متعاظمة ومتفاقمة بين اطفال العراق، فمنذ العام الماضي زاد عدد مدمني المخدرات بين الاطفال بحدود 10%.

يضاف إلى ما ذكر سابقا تعرض الأطفال لأعمال الابتزاز التي أصبحت مهنة لبعض ضعاف النفوس، ولم يعد يكتفي باختطاف الأطفال من اجل مبلغ مالي، بل تطورت الحالة إلى المتاجرة بالأطفال المختطفين، وبيعهم خارج او داخل العراق، او استغلالهم بإعمال جنسية منحرفة. والعادات والتقاليد تجبر بعض العوائل عدم الإفصاح عن الممارسات التي يتعرض لها أطفالهم.

استغلال الاطفال في عمليات الارهاب:

اما ظاهرة استخدام تنظيم (القاعدة) والمليشيات للاطفال في عملياتهم فتعتبر من افضع ما يتعرض له اطفال العراق. فوفقا لتقرير صادر عن السكرتير العام للأمم المتحدة (بان كي مون) يغطي الفترة الممتدة من كانون الثاني 2008 الى كانون الأول 2010، يؤكد ان اطفال العراق ما يزالون معرضين للاستغلال في العمليات المسلحة، اذ يتم تجنيدهم من قبل المجموعات المسلحة من اجل القتال والتجسس والاستكشاف ونقل التجهيزات والمعدات العسكرية واستخدامهم في الحملات الدعائية في الاشرطة الفيديوية وفي زراعة المتفجرات.

ويتم استخدام الاطفال في العمليات الانتحارية لانهم لا يثيرون الكثير من الشكوك ويمكن ان يتحركوا بسهولة عبر نقاط التفتيش الامنية. ويلاحظ التقرير ان من الصعوبة حصر اعداد المشتركين في مثل هذه النشاطات.

ويضيف التقرير ان الاطفال يتم استخدامهم كوسائل خداع للقوات الامنية عند نصب الكمائن، وهناك تقارير أخرى تشير إلى ان مليشيات معروفة تقوم بتجنيد الأطفال كجنود في عملياتها المسلحة، ففي عام 2008 قتل 376 طفلا وجرح 1594، اما في عام 2009 فبلغ عدد الاطفال القتلى 362 طفلا وجرح 1044 آخرين، وفي عام 2010 قتل 194 طفلا على الاقل وجرح 232 خصوصا في بغداد وديالى ونيوى.

الخلاصة

ان ما مر ذكره من مشاكل هو شي يسير مقارنة بما تتعرض له الطفولة في العراق من انتهاكات ومشاكل، في وقت يغيب فيه الاهتمام الحكومي بالأطفال، وهذا يعد خرقا صريحا لاتفاقية حقوق الطفل التي وقع عليها العراق، فضلا عن كونه يعد خرقا للدستور العراقي الدائم.

ان غياب إستراتيجية واضحة للحكومة العراقية والجهات المتنفذة والماسكة بالسلطة في العراق يعد من أهم الأسباب في تفاقم مشاكل الطفولة في العراق.

إن ما مر ذكره يدعو الحكومة للوقوف بشكل جدي على مشاكل الطفولة بالعراق ومحاولة حلها، والمسؤولية لا تختصر على الحكومة بل ان للبرلمان دور مهم في تشريع القوانين التي تساعد الجهات الحكومية في أداء واجبها بشكل الصحيح.

كما وان للمنظمات المجتمع المدني دور مهم في تحسين أوضاع أطفال العراق وتحسين أوضاعهم المعيشية والتعليمية والصحية والاجتماعية.

إعداد مشترك لفريق عمل

منظمة تموز للتنمية الاجتماعية

مركز المعلومة للبحث والتطوير

* ملاحظة :

ليس لفريق عمل مركز المعلومة للبحث والتطوير ومنظمة تموز للتنمية الاجتماعية اي دور سوى اعداد هذا التقرير من خلال قراءات دقيقة لعدد من التقارير والدراسات والنشريات الخاصة بهذا الموضوع، والتي نشرتها الأمم المتحدة، ودراسة مقارنة ما بين اتفاقية حقوق الطفل التي صادق عليها العراق عام 1994 والقوانين العراقية النافذه التي لها صلة بالطفل للأستاذ غسان شمخي جبار، بالإضافة إلى مقالات للكتاب د. عامر صالح، وسعاد خيرى، تيسير عبد الجبار الالوسي، وعبد الوهاب حميد رشيد.